تأثير خصوصيات قطاع النشاط على هيكل نسيج بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2002–2016)

The specificities activity sector's impact on the texture structure of the small and medium enterprises in Algeria(2002-2016).

تلي سيف الدين[1]، معطا الله محمد[2]، رابح كارش[3]

[1] المركز الجامعي تامنغست – تامنغست (الجزائر)، telli.seif@yahoo.com

[2] المركز الجامعي تامنغست– تامنغست (الجزائر)، maatallah_mohammed@yahoo.fr

[3] المركز الجامعي تامنغست– تامنغست (الجزائر)، rabahkareche2017@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/11/13 **تاريخ القبول:** 2020/12/23 **تاريخ النشر:** 2020/12/31

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة مدى تأثير خصوصيات قطاع النشاط الاقتصادي على توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولتحقيق ذلك، فقد قدمت الدراسة عرضا إحصائيا لتطور وتقسيم هذه المؤسسات خلال الفترة (2002–2016) لمعرفة التغيرات التي طرأت على نسيج هذا المجتمع وتحديد أهم القطاعات النشيطة والخاملة واستخلاص عوامل الجذب والطرد الخاصة بكل قطاع.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج هامة كان أبرزها ثبات هيكل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتركزه في قطاع الخدمات لسهولته وسرعة دوران رأس المال وتحصيل الأرباح وقطاع الأشغال العمومية نظرا لزيادة المشاريع التي برمجتها السلطات العمومية خلال هذه الفترة، فيما بقي القطاع الصناعي ولفلاحي شبه غائب في نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعة، الخدمات، الفلاحة، الأشغال العمومية.

تصنيفات JEL :Q1, L8,

Abstract:

This research paper aims to study the extent of the impact peculiarities economic activity sector on the distribution of small and medium enterprises in Algeria, and to achieve this, the study provided a statistical presentation of the development and division of these institutions during the period (2002-2016) to know the changes that occurred in the fabric of this society and to identify the most important active sectors And push factors specific to each sector This study reached important results, the most prominent was the stability of structure of the fabric of small and medium enterprises and its concentration in the service sector due to its ease and speed of capital turnover and profit collection and the public works sector due to the increase in projects programmed by the public authorities during this period, while the industrial and agricultural sector remained almost absent in the fabric of institutions Small and medium enterprises

Key words: small and medium enterprises, industry, services, agriculture, public works.

JEL Classification Codes: Q1, L8,

المؤلف المرسل: تلي سيف الدين، **الإيميل:** telli.seif@yahoo.com

المقدمة:

تختلف الأنشطة الاقتصادية في كل الدول من قطاع إلى آخر، ولكل قطاع نشاط خصوصياته ومميزاته التي يختص بها عن غيره، إذ تعتبر كل من التكنولوجيات المستعملة ورؤوس الأموال وطبيعة السوق (المنافسة) ومستوى اليد العاملة ومردودية الحجم محددات أساسية في اختيار مؤسسة معينة لقطاع نشاطها، وهذا يؤدي في الأخير إلى اختلاف في هيكل نسيج المؤسسات الاقتصادية، وتشير بعض الدراسات المختصة في ديمغرافيا المؤسسات إلى أن للقطاع الاقتصادي تأثير كبير في هيكل نسيج المؤسسات في كل بلد، ففي الدراسة التي أجراها الباحثان (Rodolphe Durand) و(Jacques Obadia) سنة 1998 توصلا إلى أن لمتغيرات القطاع أثر بارز في شرح ظاهرة استمرارية حياة المؤسسات، وهو ما أكدته الدراسة التي قام بها كل من (Davis) و (Haltiwanger) سنة 1991 حيث استنتجا أن معدل الإنشاء ومعدل الاندثار يكونان مرتفعين أو منخفضين في نفس القطاع بمعدل ارتباط يقدر بـ 0،76، وفي نفس السياق، يشير كل من (Hanan) و (Freman) في دراستهما (THEORY AND RESEARCH IN ORGANIZATIONAL ECOLOGY) لأنه توجد علاقة في شكل (U) – بين معدل الاندثار وكثافة مجتمع المؤسسات، ووفقا لنظريتهما فإن مجتمع المؤسسات يبدأ صغيرا في لحظة تأسيسه بعدد ضئيل من المؤسسات، وفي هذه المرحلة تجد هذه الأخيرة صعوبة في الحصول على الموارد، وفي تسويق منتوجاتها، وبالتالي يزداد معدل الاندثار لديها، وبعد هذه المرحلة تأتي مرحلة النمو أين تزداد المؤسسات، فبانتشار المعلومات واكتساب الخبرة يصبح هناك سهولة في الحصول على الموارد وسهولة في التسويق كذلك، وهنا ينخفض معدل الاندثار إلى أدنى درجاته، وتأتي المرحلة الثالثة والأخيرة التي يصل فيها هذا المجتمع إلى مرحلة التشبع وهنا تقل الموارد نظرا لكثرة المؤسسات وتزداد المنافسة إلى أن تصبح شرسة في درجاتها القصوى وحينها لا يمكن لجميع المؤسسات الصمود فيزداد معدل الإندثار.

من جهة أخرى، عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في السنوات الأخيرة تحولات نوعية سببها صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12 والذي يعتبر نقطة انعطاف حاسمة في مسار هذا القطاع، حيث حُدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، وأدى هذا إلى ازدياد عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة على مستوى كل القطاعات الاقتصادية،لكن بوتائر مختلفة ومتباينة بين هذه القطاعات حيث شهدت بعض القطاعات تطورا كبيرا جدا على عكس البعض الأخرى التي لم تسجل زيادات هامة في عدد المؤسسات.

ومن خلال هذه الدراسة نحاول أن نستبين علاقة قطاع النشاط الاقتصادي بهيكل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تتبع تغير هذا النسيج على طول فترة (2002 إلى 2016)، وهذا لمعرفة أهم القطاعات النشيطة والخاملة واستخلاص عوامل الجذب والطرد الخاصة بكل قطاع.

إشكالية الدراسة:

ما مدي تأثير خصوصيات قطاع النشاط على هيكل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

الفرضيات:

- يعكس نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدى توجه الحكومة نحو القطاع الخاص فأغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات خاصة.
- لا يوجد نمط محدد لتغير مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في تعداده أو في هيكله.

أهداف الدراسة:

- التعرف على نمط حركية مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)، وهي الفترة التي تلي صدور القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ؛
- تحديد العوامل الأساسية المؤثرة على توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب قطاع النشاط
- تحديد أهم العراقيل التي يواجهها أصحاب مشاريع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي و الفلاحي.

أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة لكونه يهتم بقطاع أصبح اليوم رائدا على الصعيدين الوطني والدولي لاسيما وقد ظهر مدى إسهامه الكبير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ضف إلى ذلك أن موضوع دراستنا يساهم في تقييم السياسات الاقتصادية في مجال تطوير وتنويع النسيج الاقتصادي ومعرفة نقاط الضعف في آليات دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

منهج الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي للوصول إلى نتائج قد تكون موافقة أو مختلفة عن نتائج البحوث النظرية كما اعتمدنا على هذا المنهج لهدف أساسي وهو دراسة وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- دراسة (Jean-Pierre HUIBAN) و(Francis AUBERT) و(DUSSOL Anne-Marie) وهو مقال بعنوان:(La démographie des établissements industriels : une différenciation entre espaces urbains périurbains et ruraux), حيث حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة التحقق من فرضية وجود فروقات بين ديمغرافيا المؤسسات الصناعية في الأوساط الحضرية والشبه حضرية والريفية، وشملت دراستهم حوالي 810 000 مؤسسة فرنسية، في حين امتدت فترة الدراسة من سنة 1993 إلى غاية سنة 2001، وقد اعتمدت هذه الدراسة على أساليب الإحصاء والتحليل الاقتصادي القياسي واستعمال مختلف المؤشرات المتعلقة بظواهر ديمغرافيا المؤسسات، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: تعتبر ديمغرافيا المؤسسات ظاهرة اقتصادية بشكل واضح، فكلما ارتفع عدد المؤسسات الناشئة كلما ارتفع معه عدد المؤسسات المندثرة،
- دراسة (Bernard barrère) و (Emile-Michel Hernandez) وهي مقال بعنوان (Démographie des entreprises en Côte-d'Ivoire): وكان الهدف من هذا المقال هو دراسة التغيرات التي طرأت على مجتمع المؤسسات بدولة ساحل العاج منذ سنة 1973 إلى غاية سنة 1986، وقد اعتمد الباحثان فيها على منهج إحصائي، مقسمين دراستهما

إلى شقين: تحليل ساكن يرتكز على معرفة وتوصيف هيكل مجتمع المؤسسات بهذا البلد، وتحليل ديناميكي يرتكز على دراسة كل التغيرات التي مست هذا المجتمع (معدلات الزيادة – معدلات الاندثار- التوزيع الجغرافي- أمل الحياة)، وقد توصل بحثهما إلى مجموعة من النتائج الهامة وهي: أهمية علم ديمغرافيا المؤسسات كأداة لقياس تطور النشاط الاقتصادي في الدول؛ وضرورة توفر كافة المعطيات الإحصائية المفصلة للقيام بها، وقد وجد الباحثان صعوبة كبيرة لافتقار ساحل العاج على مركز يعطي الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات بدقة تامة؛

مدى قدرة المؤسسات الحديثة في ساحل العاج على الصمود أكثر من باقي المؤسسات وهذا بعد أن وجدا أن أمل الحياة لديها أطول. تعتمد مؤسسات ساحل العاج للمحافظة على نشاطها في حالة الأزمات على تقليص حجم استثماراتها وتسريح العمال؛

- دراسة بعنوان(Analyse de la démographie des entreprises manufacturières au Maroc) وهي دراسة لوزارة الاقتصاد والمالية بدولة المغرب في سنة 2008، اختصت بكونها اهتمت بديمغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي في المغرب من سنة 1987 إلى غاية سنة 2003، وكانت تساؤلاتها تصب حول معرفة التغيرات النوعية والكمية التي مست مجتمع المؤسسات في هذا القطاع على غرار (التطور العام، معدلات الإنشاء، معدلات الدوران، أمل الحياة، تأثر ظاهرة الاندثار بظاهرة الإنشاء، فروع النشاط الأكثر استقطابا للمؤسسات، مساهمة مؤسسات القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، وكان منهج هذه الدراسة وصفيا، حيث قدمت تحليلا عن هذا القطاع مستعينة بالمعطيات الإحصائية المتوفرة لديها، فجاءت نتائج هذه الدراسة كالتالي:

- وجدت الدراسة أن أمل الحياة لدى المؤسسات هو 25 % أي أن ربع عدد المؤسسات هي التي استطاعت أن تحافظ على نشاطها خلال 17 سنة وهو ما يؤكد تأثير الحجم على إفلاس المؤسسة ؛
- يتشكل نسيج مؤسسات القطاع الصناعي في أغلبه من المؤسسات الصغيرة التي تمثل ثلاثة أرباع (75%) من هذا النسيج ؛
- تتمثل العوامل الرئيسية المساهمة في إفلاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في: الحجم، نمط التسيير، اليد العاملة، صعوبات الحصول على التمويل، المنافسة، ويكون تأثيرها بدرجات متفاوتة في كل مؤسسة، لكنها تعتبر قاسما مشتركا بين هذه المؤسسات.

1- تطور مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر

ينقسم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى 3 أصناف وهي: المؤسسات الخاصة ذات الشخص المعنوي وذات الشخص الطبيعي والمؤسسات العامة وتعتبر المؤسسات الخاصة ذات الشخص المعنوي أهم نوع في هذا النسيج، أما على حسب قطاع النشاط فإننا نميز بين خمسة قطاعات رئيسية حسب معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يضم كل قطاع من هذه القطاعات فروعا من النشاط وتتمثل هذه القطاعات فيما يلي: الخدمات ؛ البناء والأشغال العمومية ؛ الصناعة ؛ الفلاحة والصيد البحري ؛ الخدمات الملحقة بالصناعة. (صافية، 2017، صفحة 11)

وتوضح معطيات الجدول رقم (01) تطور وتقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخص المعنوي حسب قطاع النشاط

الجدول (01): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخص المعنوي حسب قطاع النشاط 2002–2016

السنوات	الخدمات	النسبة	البناء والأشغال العمومية	النسبة	الصناعة	النسبة	الفلاحة والصيد البحري	النسبة	الخدمات الملحقة بالصناعة	النسبة	المجموع
2002	87 545	46,19%	57 255	30,21%	41 911	22,11%	2 243	1,18%	598	0,32%	189 552
2003	94 997	45,68%	65 799	31,64%	44 023	21,17%	2 477	1,19%	653	0,31%	207 949
2004	102 841	45,62%	72 869	32,32%	46 278	20,53%	2 748	1,22%	713	0,32%	225 449
2005	112 644	45,82%	80 716	32,83%	48 785	19,84%	2 947	1,20%	750	0,31%	245 842
2006	123 782	45,88%	90 702	33,62%	51 343	19,03%	3 186	1,18%	793	0,29%	269 806
2007	135 151	45,98%	100 250	34,10%	54 301	18,47%	3 401	1,16%	843	0,29%	293 946
2008	147 582	45,92%	111 978	34,84%	57 352	17,85%	3 599	1,12%	876	0,27%	321 387
2009	159 444	46,10%	122 238	35,34%	59 670	17,25%	3 642	1,05%	908	0,26%	345 902
2010	172 653	46,75%	129 762	35,14%	61 228	16,58%	3 806	1,03%	1 870	0,51%	369 319
2011	186 157	47,52%	135 752	34,65%	63 890	16,31%	4 006	1,02%	1 956	0,50%	391 761
2012	204 049	48,57%	142 222	33,85%	67 517	16,07%	4 277	1,02%	2 052	0,49%	420 117
2013	228 592	49,76%	150 910	32,85%	73 037	15,90%	4 616	1,00%	2 259	0,49%	459 414
2014	251 629	50,63%	159 775	32,15%	78 108	15,72%	5 038	1,01%	2 439	0,49%	496 989
2015	277 379	51,57%	168 557	31,34%	83 701	15,56%	5 625	1,05%	2 639	0,49%	537 901
2016	302 564	52,54%	174 848	30,36%	89 597	15,56%	6 130	1,06%	2 767	0,48%	575 906

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرية المعطيات الاقتصادية، الأعداد رقم: 04، 06، 08، 10، 12، 14، 16، نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأعداد رقم: 18، 20، 22، نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد رقم: 24، 26، 28، 30.

ويتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمارس نشاطاتها في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، إلا أن غالبيتها تتمركز في القطاع الخدماتي الذي سجل حضور 87 545 مؤسسة في سنة 2002 بنسبة 46,19% وارتفع هذا العدد في نهاية الفترة ليبلغ 302 564 مؤسسة في سنة 2016 بنسبة تفوق النصف وهي 52,54%، ويأتي قطاع الأشغال العمومية مواليا لقطاع الخدمات بنسبة تتراوح بين 30 إلى 36%، مسجلا أعلى نسبة في سنة 2009 بتقدير 35,34% ومجموع 59670 مؤسسة ناشطة في هذا القطاع. والشكليين التاليين يبينان هذا التقسيم القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنتي 2002 و2016.

الشكل رقم (01) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط 2002 –2016

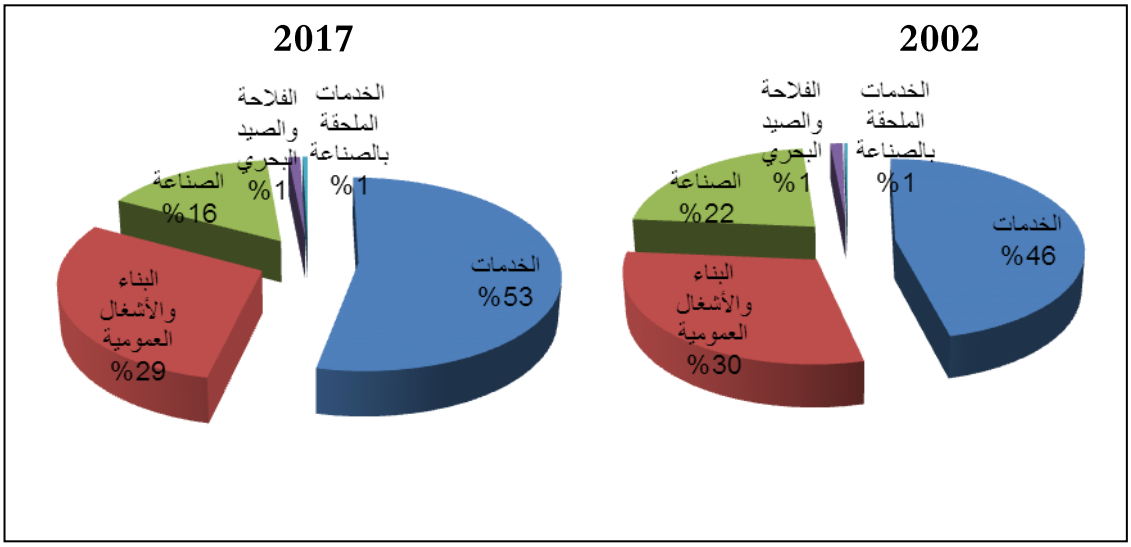

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01).

ويشكل القطاعين الخدماتي والبناء والأشغال العمومية أهم قطاعين في نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لأن القطاعات الأخرى بمجملها لا تتجاوز نسبة 20% في هذا النسيج وهي القطاع الصناعي بنسبة 15,56 % في سنة 2016 بـ 89 597 مؤسسة وهذا رغم ارتفاع عددها مقارنة ببداية الفترة المقدر بـ 41 911 مؤسسة، مثلت في سنة 2002 نسبة 22,11%، وأما قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع الخدمات الملحقة بالصناعة فهي من أقل القطاعات تواجدا في نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلم تتجاوز نسب تمثيلها في أحسن الأحوال1,22%.

ويظهر جليا من خلال هذا الشكل مدى التقارب في هيكلي نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر في سنة 2002 وسنة 2017 إذ أنه لم يعرف تغيرا ملحوظا فقد بقيت النسب على حالها ما عدا الارتفاع الطفيف في نسبة تمثيل قطاع الخدمات والانخفاض في نسبة تمثيل القطاع الصناعي.

والملاحظة الأخرى كذلك من معطيات الجدول رقم (01) أن عدد المؤسسات الخاصة ارتفع في كل قطاعات النشاط غير أن وتيرة الزيادة تختلف من قطاع إلى آخر، وقد سجل القطاع الخدماتي الذي يمثل أكبر نسبة في عدد المؤسسات الخاصة أحسن معدلات نمو سنوية وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (02) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

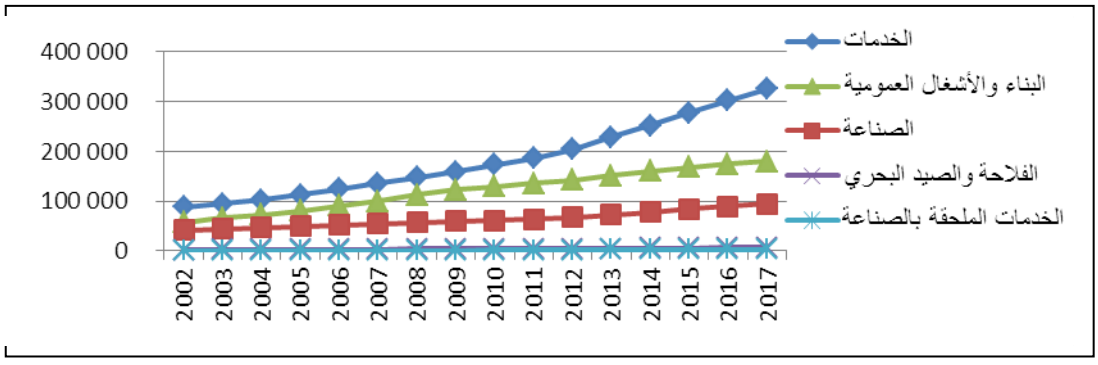

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01)

2- تصنيف وتطور مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية

حسب هذا المعيار فإنه يمكن تقسيم أو توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى قسمين: مؤسسات خاصة تخضع للقانون الخاص بها و مؤسسات عمومية تابعة للدولة أو للقطاع العام و تخضع للتشريعات أو القوانين الخاصة به، وإذا أخذنا بهذا المعيار فإننا نجد أن المعطيات الرسمية تشير إلى أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي مؤسسات خاصة، إذ تغلب تشكيلتها على المؤسسات العامة التي تشهد تناقصا مع مرور السنوات وهذا، (الطيب، 2012، صفحة 128) ما توضحه معطيات الجدول رقم(02)

الجدول (02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية

السنة	مؤسسات عمومية	نسبة تمثيل المؤسسات العمومية	مؤسسات خاصة	نسبة تمثيل المؤسسات الخاصة	المجموع
2002	788	0,41%	261075	99,59%	261 863
2003	788	0,27%	287799	99,73%	288 587
2004	778	0,25%	312 181	99,75%	312 959
2005	874	0,25%	341 914	99,75%	342 788
2006	739	0,20%	376 028	99,80%	376 767
2007	666	0,16%	410 293	99,84%	410 959
2008	626	0,12%	518 900	99,88%	519 526
2009	591	0,09%	624 478	99,91%	625 069
2010	557	0,09%	618 515	99,91%	619 072
2011	572	0,09%	658 737	99,91%	659 309
2012	557	0,08%	711 275	99,92%	711 832
2013	557	0,07%	777 259	99,93%	777 816
2014	542	0,06%	851 511	99,94%	852 053
2015	532	0,10%	934 037	99,90%	934 569
2016	390	0,04%	1 022 231	99,96%	621 21 02

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرية المعطيات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الأعداد رقم: 04، 06، 08، 10، 12، 14، 16، نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الأعداد رقم: 18، 20، 22، نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد رقم: 24، 26، 28، 30.

وبالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه يظهر لنا مدى التباين الكبير بين المؤسسات العمومية والخاصة في نسب تمثيلها وازدياد هذا التباين مع مرور السنوات فقد مثلت المؤسسات العمومية نسبة0,41 % و 0,27 % في سنتي 2002 و 2003 وانخفضت هذه النسبة إلى0,04 % في سنة 2016، وبالعكس فقد شهد تمثيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تطورا هاما في النسيج الاقتصادي فعززت تمثيلها في سنة 2016 إلى نسبة 99,96 %، أي نستطيع أن نحكم اليوم بأنها هي الممثل الرئيسي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية

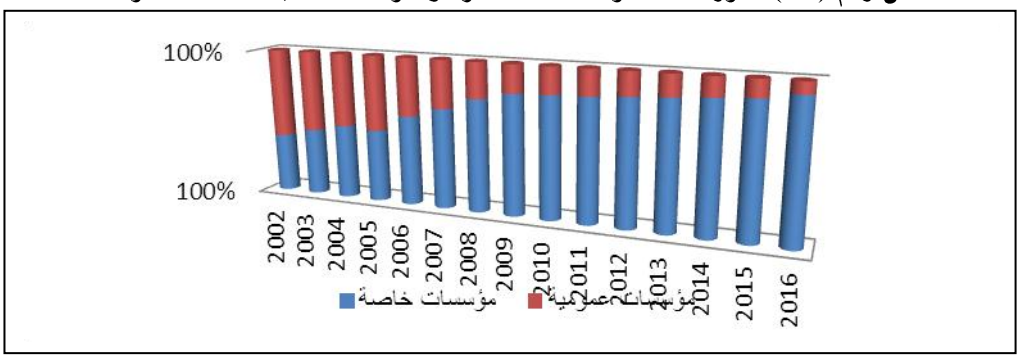

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (02).

وتعكس هذه المعطيات توجه الدولة نحو القطاع الخاص وبذلها الحثيث في سبيل تطويره، وتخليها عن القطاع العام فقد شهد انخفاضا كبيرا في عدد المؤسسات الصغيرة حيث بلغت 788 في سنة 2002 وانخفضت إلى 390 مؤسسة في سنة 2011، وهذا نتيجة لشطب العديد منها وتحويلها إلى مؤسسات خاصة، وبالعكس فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تزايد مستمر فقد سجلت نموا في هذه الفترة قدر بنسبة 291% أي أنها تضاعفت ثلاث مرات في هذه الفترة وهذا لأن معدلات تطورها السنوية مرتفعة، ويفسر هذا المعدل المرتفع معدل التطور العام لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الذي تساوى معه بمعدل 291 %.

3- التحليل القطاعي لمجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فيما يلي نستعرض كل قطاع لوحده لمعرفة خصوصياته وتركز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به

3-1- قطاع الخدمات

لقد عرف قطاع الخدمات معدلات تطور سنوية مرتفعة خلال الخمس سنوات الأخيرة تجاوزت 12% في سنة 2013، وهذا نتيجة للإقبال الكبير الذي يشهده هذا القطاع من قبل المستثمرين، ويضم القطاع الخدماتي فروع النشاط التالية (نوال، 2013، صفحة 13):

- النقل والمواصلات ؛
- التجارة والتوزيع ؛
- الفندقة والإطعام ؛
- خدمات للمؤسسات ؛
- خدمات للعائلات ؛
- مؤسسات مالية ؛
- أعمال عقارية ؛
- خدمات للمرافق الجماعية ؛

إلا أن فرع التجارة والتوزيع وفرع النقل والمواصلات يعدان أكثر النشاطات الخدماتية استقطابا فلو أخذنا تقسيم عـــدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخص المعنوي الناشطة في هذا القطاع على فروعه في بعض السنوات لوجدنا أن أغلب المؤسسات تتركز في هذين الفرعين، وهو ما توضحه معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (03) : توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في قطاع الخدمات

فرع النشاط	2012	النسبة	2013	2014	2015	النسبة
النقل والمواصلات	36 620	19,67%	39 426	43 241	46 987	18,67%
التجارة والتوزيع	69 837	37,52%	76 050	84 484	92 867	36,91%
الفندقة والإطعام	21 251	11,42%	22 590	24 684	26 264	10,44%
خدمات للمؤسسات	26 595	14,29%	31 476	37 639	42 630	16,94%
خدمات للعائلات	26 977	14,49%	29 064	32 455	36 112	14,35%
مؤسسات مالية	1 329	0,71%	1 512	1 711	1 917	0,76%
أعمال عقارية	1 124	0,60%	1 292	1 508	1 733	0,69%
خدمات للمرافق الجماعية	2 424	1,30%	2 639	2 870	3 119	1,24%
المجموع	186 157	100%	204 049	228 592	251 629	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسســـات الصـــغيرة والمتوســـطة وترقيـــة الاستثمار، الأعداد رقم: 20، 22، نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد رقم: 24، 26، 28، 30.

ويتبين من خلال هذا الجدول ثبات توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الخدمات، فالمؤسســـات الـــتي تعمل في التجارة والتوزيع تحتل المرتبة الأولى بنسبة تتراوح بين 36% إلى 37% ، تليها المؤسسات التي تنشط في فرع النقل والمواصلات بنسبة 18% إلى 19% وهو ما يوضحه كذلك الشكل الموالي

الشكل رقم (04) تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على فروع نشاط قطاع الخدمات

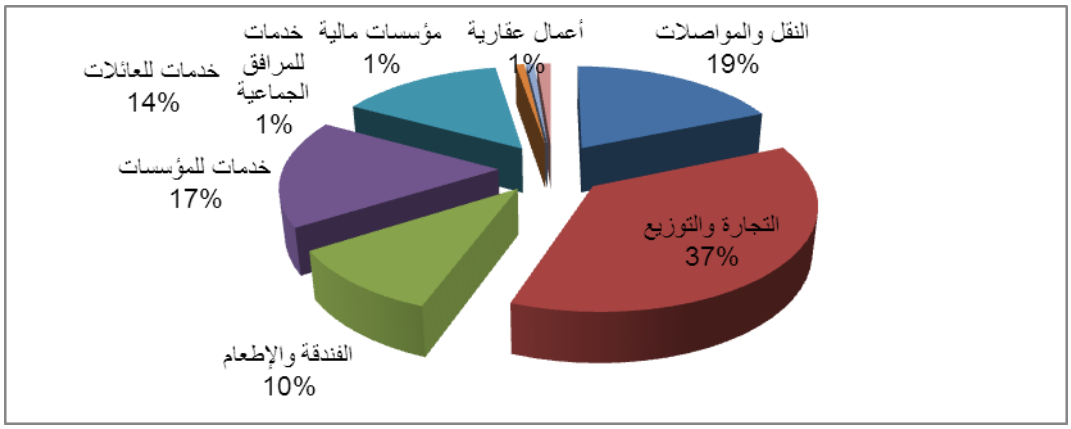

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (03).

فيما يمثل فرع نشاطي خدمات المؤسسات وخدمات العائلات نسبا متساوية تقدر بـــ 14إلى 17%، ويتبعهما فـــرع نشاطات الفندقة والإطعام بنسبة 10 % ، ويعاب على هذا القطاع الاقتصادي أنه يضم فرع النشاطات الأقل مســـاهمة في

زيادة القيمة المضافة فهي ليست منتجة بقدر ما تعتبر نشاطات توزيعية للإنتاج، كما أن زيادة تمثيل هذا القطـــاع في نســـيج المؤسسات على حساب القطاع الصناعي يعد توجها غير رشيد فهو يقضي على الصناعات الموجودة التي تسعى للتطور وعلى الصناعات الناشئة والمبتكرة.

وفيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يشهد ارتفاعا كذالك في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة فيه والتي بلغت 174848 بنسبة تمثيل هي 30,36% في سنة 2016 فيرجع الفضل في ذلك لزيادة المشاريع التي برمجتـــها السلطات العمومية خلال هذه الفترة والتي مست الهياكل والبنى التحتية والمشاريع السكنية، ويكمن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع في المقاولة والتعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبرى لإنجاز المشاريع الهامة.

أما القطاع الصناعي الذي كان معولا عليه في سنوات سابقة للنهوض بالتنمية الاقتصادية للبلاد فقد شهد ركودا كبيرا، حيث لم تزدد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة فيه عن 597 89 مؤسسة في سنة 2016 مسجلة تراجعا في نسب تمثيلها في نسيج المؤسسات، وما يفسر هذا هو أن القطاع الصناعي في الجزائر لا يزال يعاني العديد من الصعوبات التي نذكر من بينها ما يلي:

❖ العقار الصناعي: حيث تجد العديد من المؤسسات صعوبة في الحصول على العقار الصناعي المناسب لنشاطها، وحـــتى إن وجد فتصاحبه الإجراءات الإدارية المعقدة.

❖ المناطق الصناعية غير المؤهلة: إذ تتصف المناطق الصناعية في الجزائر بخصائص تشير إلى الوضع الكارثي الذي كانـــت ولا تزال تشهده معظم هذه المناطق، ومن خلال الزيارة التي قادتنا إلى بعض المناطق الصناعية خلصنا إلى بعض النقائص التي تعاني منها هذه المناطق وهي (علام، 2015، صفحة 17):

- الوضع الكارثي لشبكة الطرقات وتدهور بعض المسالك رغم ما لها من أهمية في تفعيل وحركة النشاط الصناعي داخل المنطقة الصناعية وإمكانية ربطها بالمستوى الخارجي ؛
- تعدد النشاطات: إذ أن المنطقة الصناعية تعد وتهيئ خصيصا لاستقبال المؤسسات الناشطة في القطاع الصناعي أو بعض الخدمات التي تلحق به، وهو عكس ما لاحظناه في هذه المناطق التي تنتشر فيها بعض البنايات الفوضوية ؛
- الأوعية غير المستغلة: فنمط التسيير القديم الذي كانت تدار به المناطق الصناعية افرز وضعا سيئا نتيجة بيع العقـــارات للخواص الذين حولوا هذه الأوعية إلى وجهات غير منوطة بها أو تركوها شاغرة بعدما تخلوا عن نشاطهم الصناعي ؛
- انعدم الأمن: يعاني العمال من السرقات التي قد تطال حتى المؤسسات الناشطة في هذه المناطق ؛
- سوء تسيير النفايات الصناعية سواء السائلة منها أو الصلبة وهو ما يهدد صحة العمال الذين يكونون عرضة للعديد من الأمراض ويجعل من محيط المنطقة الصناعية غير صحي تماما.

❖ طبيعة النشاط الصناعي: فإنشاء مؤسسة صناعية يتطلب توفر رؤوس أموال هامة وهو ما يعيق دخول مؤسسات صـــغيرة ومتوسطة إلى هذا القطاع فهي لا تمتلك هذه الأموال، ويضاف إلى ذلك صعوبة الحصول على تمويلات من طرف المؤسسات المالية، لذا يتوجه المستثمرون إلى القطاعات الأقل صعوبة والأكثر ربحية كالقطاع التجاري.

❖ المنافسة الأجنبية: لعل من أبرز العوامل التي تقف حاجزا أمام المستثمرين المحليين هو المنافسة الأجنبية التي تميز المنتجات الصناعية، ومع الدخول في عالم المنافسة الخارجية لا يعول على مؤسسات تحظى بالدعم المستمر مجابهة الوضعيات الحرجة والهزات الاقتصادية المفاجئة، وخير دليل على وجهة النظر هذه هو عدم قدرة المنتجات المحلية منافسة المنتجات الصينية خاصة فرع الإلكترونيك والتجهيز والجلود والتي غزت كل الأسواق الداخلية متميزة بخاصيتين أساسيتين وهما(الديكور كعامل جذب، السعر المنخفض) حتى وإن كانت لا ترقى في بعض الأحيان إلى النوعية الجيدة، فالمؤسسات الصينية أدركت بتحليلها لمتطلبات السوق وميولات الزبائن أنها قادرة على غزو هذه الأسواق.فيما بقيت المنتوجات المحلية على هامش اهتمامات المستهلك الوطني (إلياس، 2012، صفحة 13).

3-2- قطاع الصناعة:

أما من حيث نوعية الصناعات فعكس ما كانت عليه الصناعات سابقا وخاصة في بداية السبعينيات والمتميزة بالصناعات التصنيعية، تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الغذائية، وهو ما يوضحه تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والناشطة في المجال الصناعي لسنوات 2013، 2014، 2015 في الجدول التالي:

الجدول (04): توزيع المؤسسات الخاصة ذات الشخص المعنوي حسب فروع نشاط القطاع الصناعي

فرع النشاط	2012	2013	2014	2015	نسبة 2015
الصناعات الغذائية	19172	20198	21624	23075	29,54%
صناعة الخشب والورق	13701	14510	15602	16594	21,24%
الصناعات *المعدنية* الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية	9900	10350	11196	11985	15,34%
صناعة مواد البناء	8225	8802	9708	10336	13,23%
صناعة النسيج	4727	5082	5649	6178	7,91%
صناعة البلاستيكية	2603	2803	3091	3398	4,35%
صناعة الجلود	1718	1764	1862	1951	2,50%
صناعة مختلفة	3844	4008	4305	4591	5,88%
المجموع	63890	67517	73037	78108	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الأعداد رقم: 20، 22، نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد رقم: 24، 26،

ويظهر من خلال معطيات الجدول توزع هذا النوع من المؤسسات في قطاع الصناعة حيث أنها تتوزع بين 4 فروع أساسية وهي:الصناعات الغذائية بنسبة تقارب 30%، تليها صناعة الخشب والورق بنسبة 21,24 %التي تضم أكثر الورشات الصغيرة للشباب المستثمرين في نجارة الخشب المنتشرة عبر ربوع الوطن، ثم تأتي في المرتبة الثالثة الصناعات المعدنية الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية بـ 11985 مؤسسة في سنة 2014 أي بنسبة 15,34%، ويمثل فرع صناعة مواد البناء نسبة 13,23 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة، فيما تبقى فروع النشاطات الصناعية الأخرى شبه غائبة في نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة حسب الفروع(2015)

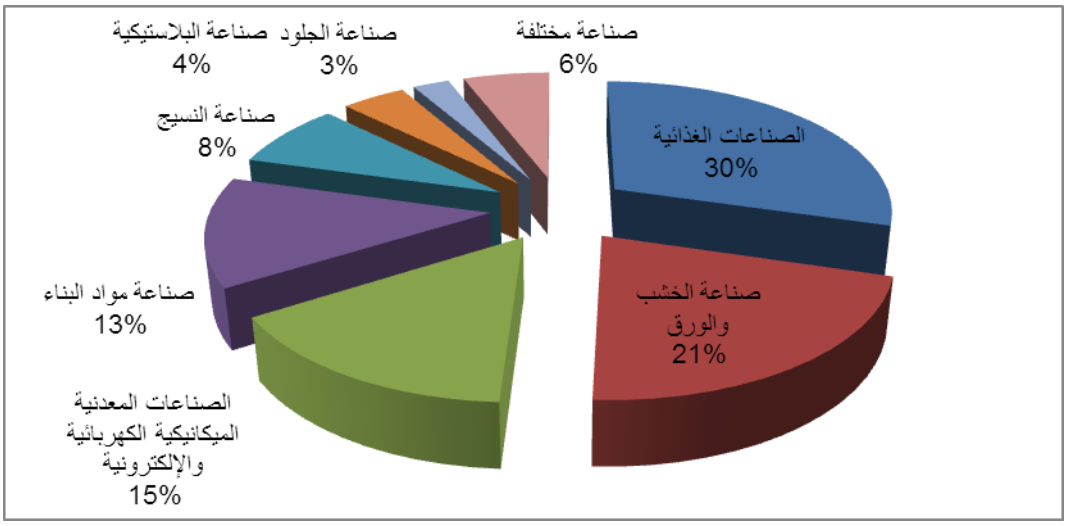

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (4.)

والشكل أعلاه يوضح أن صناعة النسيج وصناعة الجلود أصبحت على هامش اهتمامات المستثمرين الصغار ويفسر هـــذا بسبب حدة المنافسة الأجنبية التي يشهدها هذان الفرعان خاصة مع انفتاح الاقتصاد الوطني على الأسواق الأجنبية الذي أدى إلى انسحاب بعض المؤسسات من النشاط، لاسيما تلك التي لا تملك قدرات تنافسية جيدة.

3-3- القطاع الفلاحي:

وفيما يخص القطاع الفلاحي في الجزائر فإن حالته ليست بعيدة عن مستوى القطاع الصناعي رغم أهميته كذلك في خلق الثروة وتحقيق مستويات جيدة من الإنتاج التي تكفي لسد حاجيات أساسية خاصة في شعبة القمح، غير أن هذا القطاع يشهد عزوفا من قبل صغار المستثمرين، فقد أحصى هذا القطاع 5625 مؤسسة بنسبة 1,05%، ونشير كذلك أن هذا القطاع لم يصل تمثيله في نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نسبة 2 % خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية ســـنة 2016 أي خلال 15 سنة، وهذا ما يبين التهميش الذي يطال هذا القطاع.

ورغم أن الجزائر تتوفر على كل الظروف المواتية لقيام نشاطات فلاحية هامة فالعوامل البيئيـــة (الأمطـــار، الســـهوب، الوديان، المناخ) والمساحة الشاسعة والموارد البشرية (الشباب) كلها عوامل مساعدة للنهوض بهذا القطاع، غير أن الواقع يشير إلى العكس، وعند تقصينا عن الأسباب الحقيقية وراء ذلك وجدنا أن بعض الدراسات تشير إلى أنها تتمثل فيما يلي (العابدين، 2015، صفحة 247) :

- انخفاض المساحات المزروعة: إذا تشير بعض الدراسات في الميدان إلى تقلص المساحات المزروعة في الجزائر خاصة خلال السنوات الأخيرة فلقد كانت المساحة المزروعة سنة 1962 تقدر بـــ 44،9 مليون هكتار بنســـبة 18،85% وانخفضـــت لتصل إلى 41،4 مليون هكتار في سنة 2014 لتمثل نسبة 17،39% متراجعة ب 3،5 مليون هكتار.

ويمكن أن نرجع انخفاض المساحة الفلاحية بشكل رئيس لعامل النمو الديمغرافي المتسارع الذي شهدته الجزائر، خاصة خـــلال الفترة حيث تجاوز معدل 3 %سنويا في الفترة (1980-1985)، وقد نتج عن هذا توسع للمدن وزحف للعمران علـــى

حساب الأراضي الزراعية، حيث انتقل معدل التمدن من إجمالي السكان من 5،39 % سنة 1970 إلى 6،53% عام 1990 ووصل إلى 13،70 خلال سنة 2014 وهو في تزايد مستمر خلال السنوات الموالية.

- ضعف البحث والإرشاد الفلاحي: إذ أن السمة الغالبة للسياسة الفلاحية لم تتم وفقا لسياسات البحث والإرشاد الفلاحي، ويمكن رد ذلك أساسا إلى وضعية البحث والإرشاد الفلاحي التي تعتبر من المعوقات الأساسية ذات الطبيعة المؤسسية، وهي السياسة التي تتميز بعدم التكامل مما يجعل البحوث الزراعية ذات طابع أكاديمي غير مهيئة لحل مشاكل القطاع الفلاحي، كما أن القطاع الفلاحي يعاني من ضعف وقلة الاتصال والارتباط بين مؤسسات البحث والإرشاد الفلاحي المحلية ومحيطها الخارجي مما يؤدي إلى حرمانها من إمكانية الاستفادة من الخبرات العالمية المحققة في هذا الميدان.
- ضعف المكننة واستخدام الأسمدة الفلاحية: تعتبر الآلات الزراعية عاملا مهما مساعدا للفلاح على القيام بالعمليات الزراعية بالشكل الأمثل وفي الوقت المناسب، مما يساعد على رفع الإنتاجية للهكتار وجني المحصول في الوقت الأمثل لتحقيق أكبر عائد ممكن؛ ومن ناحية أخرى، تعتبر الأسمدة الفلاحية من أهم مقومات المردودية الزراعية العالية، وهذا خاصة في الأراضي التي تعاني من نقص المغذيات الطبيعية للتربة والنبات، ويعبر معدل استخدامها إلى حد ما عن مدى الوعي والكفاءة لدى الفلاحين من جهة وعن درجة تطور العملية الفلاحية من جهه ثانية.

ويبرر نقص الاعتماد على الأسمدة ضعف المردودية الفلاحية، أين قدرت كمتوسط سنة 2014 بالنسبة للحبوب بـ 1378،4 كلغ في الهكتار، مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي البالغان 1796،2 و 3886،2 كلغ في الهكتار على الترتيب، يضاف إلى هذا كله نقص اليد العاملة في هذا القطاع.

3–4 – قطاع الخدمات الملحقة بالصناعة:

وفي الأخير نشير إلى قطاع الخدمات الملحقة بالصناعة والذي يضم فروع النشاطات التالية: خدمات الأشغال البترولية ؛ المياه والطاقة ؛ المحروقات، وهذا القطاع كان ولا يزال متأخرا جدا ولا يمثل إلا نسبا ضئيلة لم تمكنا من معرفة نمط تطوره لذا جاء الشكل الموالي ليوضح هذا التطور السنوي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في هذا القطاع.

الشكل (06) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في قطاع الخدمات الملحقة بالصناعة

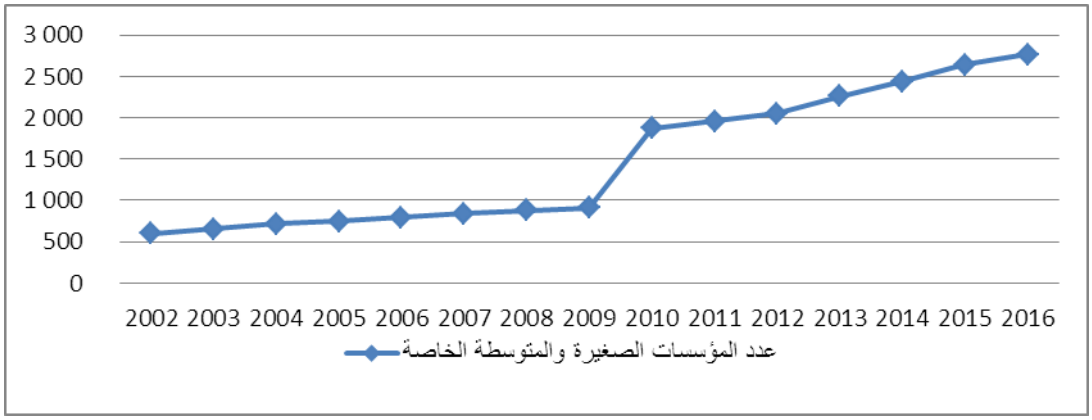

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 01

ويتبين من خلال هذا الشكل التطور السنوي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تنشط في هـذا القطـاع، ونلاحظ بوضوح كذلك النقلة النوعية في سنة 2010 إذ ارتفع عدد المؤسسات في سنة 2009 مـن 908 مؤسسـة إلى 1870 في 2010، وعند البحث عن سبب هذا النمو السنوي وجدنا أنه لم يكن حقيقيا لأنه تم تحويل فرع نشاط المقـالع والمحاجر من القطاع الصناعي إلى قطاع الخدمات الملحقة بالصناعة وهو الذي أحدث هذا الفرق، وبالنظر إلى نشاط فروع هذا القطاع فإنه يعد مهما لزيادة الإنتاج الصناعي ويفسر ضعفه بضعف القطاع الصناعي في حد ذاته الذي يعاني مـن مشـاكل عديدة.

الخاتمة:

لقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورات هامة وهذا بداية من سنة 2002 التي تلت سنة إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية سنة 2016 وبعد دراسة تطور وتقسيم المؤسسات الصـغيرة والمتوسطة الخاصة خلصنا إلى ما يلي:

- إن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس مدى توجه الحكومة نحو القطاع الخاص فأغلبيـة المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات خاصة تمثل نسبة 99,96 % مقابل نسبة تمثيل لا تتعدى0,04 % مؤسسـة عمومية من مجموع المؤسسات، وهو يبين تخلي الدولة عن بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية وخاصـة الـتي تنخفض بها مستويات المردودية و لم تحقق نتائج إيجابية طيلة سنوات عديدة.
- يتركز مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخدماتي وبالأخص في النشاط التجاري فيتوجه أصحاب المشاريع غالبا إلى هذا النشاط لسهولته وسرعة دوران رأس المال وتحصيل الأرباح به، أو قطاع الأشغال العموميـة استجابة لمتطلبات السوق الوطني الذي شهد ارتفاعا في عدد المشاريع الخاصة بالهياكل والبنى التحتية،
- يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر شبه غياب في القطاعات التي تخلق قيما مضـافة أعلـى كالصناعة والزراعة وهي القطاعات التي توفر أكثر مناصب عمل وتزيد في معدلات التنمية الاقتصـادية بارتفـاع الإنتاج وزيادة معدلات التصدير، وهذا ما يعاب على هيكل النسيج الاقتصادي الوطني، ويرجع هذا لعدم تهيئة مناخ الأعمال، ضف إلى ذاك كثرة العراقيل البيروقراطية والتقنية التي يعرفها في هذين القطاعين رغم الإمكانيات الهامـة الموجودة في البلد.

وبناء على هذه النتائج وأملا في تحسين وتنويع هيكل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فإننا نقدم التوصيات الآتية.

التوصيات:

- التشجيع على أنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمختلف أنحاء الوطن ، لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي؛
- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة باعتبارها ركيزة أساسية لإنشاء المشاريع الكبيرة، خاصة وأن جل المؤسسـات بالجزائر ذات طبيعة صغيرة جدا.

- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والاستغلال الفعال لما توفره هذه التكنولوجيا من مزايا وتطبيقات،
- العمل على مواجهة التحديات التي تعيق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال توفير يد عاملة تكون مدربة وذات كلفة مقبولة.
- العمل على إزالة أوجه البيرو قراطية بالإدارة الجزائرية المختلفة بالإضافة لتدعيم عمل الإدارة الجبائية من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية مما يسهل علاقة هاته الإدارات المختلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة0

آفاق الدراسة:

يكتسي موضوع قطاع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة بالنظر لما يمكن أن يقدمه من معطيات وتفسير لمختلف الظواهر المتعلقة بنسيج المؤسسات، ولإثراء هذا الموضوع بعد نهاية هذا الدراسة يجب البحث في المحاور التالية:

- تأثير خصوصية قطاع النشاط والمنطقة الجغرافية على إنشاء واندثار المؤسسات ؛
- الهجرة القطاعية والجغرافية في مجتمع المؤسسات.

المصادر والمراجع:

1. بن ساسي إلياس، (2012)، الأبعاد النظرية لنمو المؤسسة و تأثيراته الهيكلية و التنظيمية، الملتقي الدولي الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، (صفحة 13)، جامعة البليدة، 18 -19 ماي.
2. حميداتو محمد الناصر، بقاص صافية، (2017)، التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (صفحة 11)، جامعة وادى سوف، 7 ديسمبر.
3. داودي الطيب، (2012)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات–حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ، (صفحة 128) العدد11.
4. زلاسي رياض، مرزوقي نوال. (2013). واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. تشخيص واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر، (صفحة 13). جامعة الوادي.
5. طويجيني زين العابدين ، معقال نسيبة. (2015). القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية، ولأداءه الاقتصادي. الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
6. علام عثمان، (2015)، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج ال اش الاقتصادي 2001 – 2014، الملتقى العربي الأول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، جمهورية مصر العربية، 25- 28 يناير،(الصفحة 12)
7. نسيبة معقال، طويجيني زين العابدين، (2015)، القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية، ولأداءه الاقتصادي،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. المجلد رقم 35، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان،(الصفحة 248)